

خطاب جلالة الملك
أمام المجالس المنتخبة بمدينة اكادير

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

معشر السادة ممثلي إقليم اكادير:

إننا لمسرورون جداً بالاجتماع معكم مرة أخرى لنتذاكر ونتبادل وجهات النظر في مشاكل المدينة أولا ثم مشاكل الاقليم ثانياً، وغير خاف عليكم الاهتمام البالغ الذي نوليه لهذه الناحية، فالقدر أراد أن يجعل منهما مدينة وناحية نموذجيتين.

فبعدما علمنا بنبا الزلزال الذي خلف الضحايا والآلام قرر والدنا المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه كما قرر الشعب المغربي بأجمعه — وذلك ببذله وعطائه وسخائه — أن يجعلوا من مواجهة نكبة أكدير مثالا حياً ومستمراً للحيوية المغربية وللعزيمة المغربية، أرادوا أن يجعلوا منها مناراً تستنير به الأجيال المقبلة، أرادوا أن يجعلوا منها مثالا يحتذى في جهات أخرى من أقاليم المملكة.

تلك هي الأسباب التي تفرض علينا جميعاً ألا نخيب تلك الآمال، حتى يبقى هذا العمل الذي قمنا به جميعاً وتذكرنا به الأجيال المقبلة — مثالا حياً لما عرف به المغاربة من ثبات في الملمات، وايمان بالله وبعبقريتهم ومصيرهم.

لذا انكببنا هذه المرة قبل أن نأتي إلى أكدير وبالأخص في المدة التي أقمنا فيها بأكدير على النظر في مشاكل هذا الاقليم، ويمكنني أن أقول انها في الحقيقة تشابه مشاكل جميع الأقاليم المغربية لأن معركتنا اليوم هي معركة ترمي إلى محاربة التخلف، والخروج من حالة الركود التي يوجد فيها الاقتصاد المغربي من جميع نواحيه إلى مرحلة الانتفاضة والاقلاع كما تفعل الطائرة.

فإذا كانت بعض العواصم تشتغل بنا ونحن لا نشتغل بها، وتتدخل في مشاكلنا ونحن لا نتدخل في مشاكلها، وإذا كانت أهداف بعض الدول هي التخريب وألا تحسن علاقاتها مع الدول التي تربطها معها أواصر الدم والقربى فالمغرب سائر في طريقه، طريق الجهاد الحقيقي، لا نجند الناس ولا نشغلهم بالأمور الفارغة، بل إننا نجعل المواطنين أمام المشاكل الحقيقية، ونقول لهم هلموا واعملوا حتى يمكن أن يأتي عملكم بالنتيجة المتوخاة.

فأمام المجلس الاقليمي لأكدير، وأمام جميع أقاليم المملكة، وإلى جميع السكان أقول: إن العرض الذي سأقوم به اليوم هو عرض اقتصادي وسياسي أكثر مما هو عرض تقني ويجب أن نعتبره عرضاً يهم المملكة كلها.

ولقد قلنا لكم — كما تذكرون — في اليوم الذي زرنا فيه أكدير عام 1965: إننا نتخوف من شيء واحد، وهو أن نكون قد أنفقنا الملايير من الفرنكات ونكون قد بنينا مثلا متجراً وأنفقنا على بنائه أموالا طائلة، ثم يبقى هذا المتجر فارغاً لا يحتوي على سلعة ولا على تجارة.

فلهذا لابد من أن نكرس جهودنا لكي نهتم في وقت واحد بأكدير أولا، ولكي نهتم ثانيا بما يحيط بأكدير، أي بناحيتها وبالبحر الذي يحيط بأكدير وما فيه من خيرات.

فإذا ما بدأنا بالنقطة الأولى وهي ناحية أكادير نجد أن هذه الناحية تتمتع بخيرات مهمة نحمد الله عليها : خيرات معدنية، خيرات التربة، خيرات الماء، ونجد أن من خيرات الماء نهرين اثنين : وادي سوس ووادي ماسة.

وفيما يتعلق بالماء إذا ما أردنا أن نحقق مشاريع السقي فسنزيد في غرس الناحية 44 ألف هكتار في ناحية سوس وحدها وستمكن من سقي ستة آلاف هكتار في ناحية ماسة.

ولا أخفي عليكم أن قضية السدود قضية مهمة جدا، لأن فيها انفاق الأموال، وفيها مسؤوليات، فالتقنيون درسوا بكيفية جادة مشكلة سد وادي سوس، وظهر بعد الدرس أن ناحية سوس تشبه اسفنجة: الماء تسفه الأرض ويبقى مجتمعاً فيها، ويشكل ذلك كمية كبيرة من الماء مدخرة في الأرض، فإذا ما نظرنا في كمية الماء التي تسقط في التربة وجدنا أنها تصل إلى ثلاثة ملايير من الأمتار المكعبة، ولا ينصب منها في البحر إلا ثلاثمئة مليون متر معكب، ونحن نخشى إذا ما بنينا السد أن نحبس الماء عن تلك الأرض التي تشبه الاسفنجة، لهذا طلبنا من صندوق التنمية التابع لهيأة الأمم المتحدة أن يساعدنا في هذه الدراسة نظراً لأهميتها، وقررنا أن نبدأ أولا باستعمال وسائل استخراج الماء بواسطة الضخ، وهذه مسألة مهمة جداً ستمكننا من سقي 44 ألف هكتار، وقد أمرنا العامل ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة أن تضع لنا من الآن خريطة تبين الأماكن التي يجب أن يصل إليها الماء لكي نقيم مراكز جماعية لآلات الضخ حتى نعرف بالضبط الكمية التي نستخرجها من الماء كل سنة والكمية التي تبقى، وكم استهلكنا من الماء، فإذا كانت عملية استخراج الماء هذه ستظهر بشكل تقني أن استخراج الماء بهذه الطريقة يكفينا نفقات بناء السد ومتاعبه فسنحمد الله على ذلك، ونبقى سائرين في هذا الطريق، وإذا ما ظهر أن هذه الوسائل غير كافية فسنشرع إذ ذاك في بناء السد، بيد أنه يمكننا أن نقول من اليوم انه اتخذ قرار لكي نخطط على الأقل الأماكن التي ستمر منها القنوات(والقواديسي)لكي نتمكن من سقي 44 ألف هكتار في ناحية سوس.

أما سد وادي ماسة فإن دراساته كانت جاهزة، وكنا على وشك أن نشرع في بنائه والحالة إنني كنت وعدتكم أننا سنشرع في بنائه عن قريب، ولكن بين ذلك الوقت وهذا الوقت وقعت كارثة وادي زيز بالاقليم الفيلالي فإذا قارنا بين وادي ماسة ووادي زيز رأينا الكوارث تلحق سنوياً بتافيلالت، ورأينا الناس ينكبون كل سنة، ولهذا أعطينا الأسبقية لدراسات سد وادي زيز، والشركة التي تكفلت بدراسة وادي زيز هي نفس الشركة التي ستتكفل بسد وادي ماسة وسيتم ذلك إن شاء الله في أقرب وقت.

وحتى في هذه الحالة فإننا إذا ما سقينا ستة آلاف هكتار، وإذا كانت هذه المساحة مغروسة بالخضر فسيكون دخل هذه الناحية أي ناحية ماسة 12 ملياراً على الأقل، فكيف أحصينا 12 ملياراً هذه؟ أحصيناها على أساس أرقام مكتب التسويق والتصدير، فحسب احصائيات المكتب كل هكتار يعطي 2.800.000 فإذا ما أسقطنا كمصاريف 800.000 فستبقى مليونان، وإذا ما ضربناها في ستة آلاف هكتار يصبح دخل ماسة وحدها 12 ملياراً، وإذا ما قدرنا أن السد يمكن أن يكلف أربعة أو خمسة ملايير فسنجد أننا في سنة واحدة ربحنا ثمن السد وبقي حوالي النصف.

هذه هي إذاً ناحية أكدير، وما ينقصها من تجهيز ومن بناء قنوات ومن بناء سدود ومن اكتشاف

الخيرات ومن خلق روجان فلاحي واقتصادي في ناحيته وناحية ماسة.

أما مدينة أكدير فإن فيها خيرات متعددة، منها المدينة من حيث هي جميلة وسياحية تتوفر على وسائل كبيرة جداً، ان فيها فنادق متعددة، لكن هذه الفنادق لا تتعدى درجات ثلاث نجوم، لكنني أعتقد أن هذه الدرجة أقل مما تتطلبه مدينة أكدير، فمدينة أكدير في حاجة إلى فندق أو فندقين على الأقل من فنادق درجة خمسة نجوم، لأن المدينة يجب أن لا تتعود فقط على السائح المتوسط، فيجب أن تكون لديها وسائل لايواء السواح الذين يمكن أن يأتوا في آن واحد لاكتشاف خيرات العمالة والاقليم، ويمكن لهم استثمار رؤوس الأموال ويتمتعوا بالمناظر السياحية للناحية.

قلنا إن لمدينة أكدير امكانيات سياحية، لكن مدينة أكدير فيها أيضاً بحرها، فهذا البحر لا يوجد فيه فقط السمك، ولا يوجد فيه فقط الصيادون الذين يصيدون السمك ويصدرونه إلى الخارج، نعم إنه لما ستضيق الأرض على السكان سيتوجهون في أغلب الأحيان إلى البحر لكي يأتوا بقوتهم منه، وكما تدل على ذلك الدراسات في العالم كله، وإنني أريد أن تكون مدينة أكدير مدينة نموذجية فيما يخص التغذية، وبالأخص فيما يتعلق بالحوت ومركبات الصيد.

لكن في أكدير خيرات أخرى نطلب الله أن يحققها، ذلك أننا سننقب عن البترول في البحر، وكما في علمكم فإن شركة (استندار وايل كومباني) ستأخذ رخصة التنقيب من اكدير إلى طرفاية، وستحفر أبارا بترولية في البحر، وعندها شيء ما من الاطمئنان على أنها ستعثر على البترول.

فإذا ما هيأنا للفلاحة أسبابها بما فيها من زراعة وماشية، وإذا وسعنا مدينة أكدير وجعلنا منها مدينة سياحية، وإذا ما نحن وجدنا ما نتمناه وما نطلب من الله سبحانه وتعالى أن يمن علينا به من ذخيرة البترول فسيمكن إذ ذاك حتى لمشكل صناعتكم أن يحل، إذ أن البترول يمكن أن نستخرج منه الكهرباء، ويمكن إذ ذاك أن لا يباع الكلواط ــ ساعة بالثمن المرتفع الذي يباع به الآن، بل سيمكننا بواسطة معامل توليد الكهرباء أن نخلق رواجاً صناعياً يجعل من الاقليم ذلك الأقليم النموذجي فيما يخص صناعته، والأخص إذا ما اعتبرنا ميناء أكدير هو الميناء الثاني في المغرب، سواء من ناحية تصدير الحوامض والبواكير أو بالنسبة لما نستخرجه من معادن، بحيث إننا بدأنا نصدر كمية كبيرة من معادن اقليم ورزازات على الخصوص من ميناء أكدير.

فإذا أمكن لنا أن نوجد معامل تقوم بتحويل وتصنيع هذه المعادن وبطاقة كهربائية منخفضة الثمن فسنكون إذ ذاك أضفنا إلى ثروة أكدير ثروة صناعية جديدة.

هذا هو الاطار العام للعمل الذي يجب أن نقوم به في أكدير، فما هي إذن الوسائل التي سنستعملها؟ الوسائل هي بالطبع متعددة، فهناك وسائل تقوم بها الدولة، وهناك وسائل تقوم بها بواسطة عدة مؤسسات تابعة لها رسمية أو شبه رسمية، وهناك أعمال يقوم بها أهل الاقليم وسكان الاقليم، فالدولة ستقوم بعدة مشاريع سواء في أكدير أو ناحية أكدير، فستقوم أولا بعمل تخطيط لسقي 44 ألف هكتار إضافية في سوس وسنقوم ببناء سد ماسة، هذا ما ستقوم به الدولة.

وفيما يتعلق بأكدير سنقوم ببناء فندق مهم للسياحة، وبناء مدرسة للتعليم التقني، وتجهيز المرسى ليكون المرسى مطابقاً لمستواها.

وماذا ستقوم به المؤسسات الشبيهة بالرسمية؟ هذا في الحقيقة مشكل آخر، فقبل أن أجيء إلى إقليم سوس جمعت هؤلاء السادة الذين هم عن يسارى والذين يشكلون المجلس الاقتصادي الخاص بنا وطرحت على أنظارهم مشروع إنشاء صندوق أو صناديق جهوية للتنمية، وتكون هذه الصناديق مجموع فيها بنك المغرب وبنك الإنماء الاقتصادي والقرض الفلاحي وعدد من المؤسسات الأخرى.كمكتب الفوسفاط أي جميع المؤسسات العمومية المنتجة التي تتوفر على أموال، ويمكن لهذا الصندوق أن يقوم بالتعمير، ويسلف الأموال، إما لكي يسلف الدولة نفسها لتقوم بالتجهيز، وإما لكي يسلف الشركات أو يسلف الخواص حتى لا يبقى الناس مضطرين إلى أي بنك كان أو أي مؤسسات كانت ويتسبب ذلك في ضياع الوقت.

وهذه الصناديق ستكون أساساً فعالا في تنمية الاقليم، لأنها هي التي ستعين الدولة أو تقوم بالأعمال عوضاً عن الدولة، لأنه كما في علمكم لا يمكن للدولة أن تتجر بالرغم مما قد تقوم به من أعمال، فالدولة ليست تاجرة، والدولة يجب أن يقتصر عملها على الادارة، وأن تكون مهمتها النظام، وأن تكون مهتمة بالتخطيط، وأن تكون لها برامج، أما أن تبيع وتشتري أي تتجر فلم يسبق لأية حكومة أو أية إدارة أن قدرت على ذلك، وحتى ولو فعلت ذلك فلا يمكن أن تكون في مستوى الخواص، ولهذا قلنا إن على الحكومة والادارة أن تخطط، وأن تقدم الأموال من ميزانيتها ومن ميزانية الدولة، ولكن الذي سيكون الأساس فيما يتعلق بالسلف في هذه الناحية والذي سيكون حقيقة المنشط للأعمال هو هذا الصندوق الجهوي للتنمية، وسيؤسس واحد من هذه الصناديق في أكدير، وآخر في وجدة نظراً لما لسد ملوية من أهمية ومن تأثير كبير على الاقتصاد المغربي.

هذه كما قلنا هي الوسائل التي تتوفر عليها الدولة والمؤسسات الشبه رسمية أو الرسمية، فما هي إذن الوسائل التي يتوفر عليها الخواص؟ أعتقد أنه ليس لدي وأنا أتحدث في هذه الناحية ما أعلمه لسواسة، فسواسة يعرفون في الميدان أكثر من غيرهم، إنهم أناس أذكياء يعرفون أن الدولة ستقدم لهم الوسائل سواء السلف الفلاحي أو الشعبي أو سلف بناء الفنادق أي يسلفون في الحين، وبهذه المناسبة أخبركم أننا قررنا فتح أربعة مراكز للسلف الفلاحي: واحد في أكلميم، وآخر في تيزنيت، وثالث في انزكان، ورابع في رودانة، وذلك لكي تكون قريبة من الفلاحين كي تسلفهم سواء منهم الفلاحون الصغار أو الكبار.

هذه هي المسائل التي سنشرع في تطبيقها في القريب، فما هي المشاكل التي يمكن لنا أن نقول إننا شرعنا فيها الآن؟ ومنها جلب الماء العذب الكافي سواء من ناحية الكيف أو من ناحية الكم، وإذا ما حاولنا أن نأتي بما يكفي من الماء العذب فسيتطلب منا ذلك 300 مليون، ولقد بدأت الأعمال وسينتهي آخر الأشغال في سنة 1968.

كما أن أكدير يجب أن تصل إليه برامج التلفزة المغربية نظراً لأهميته حتى يتمكن سكانه من تتبع نشاط الدولة والبرامج التربوية والدينية المتلفزة، ولقد وقعت لنا بعض المشاكل نظراً لوجود التلفزة في الجانب الآخر من الأطلس الذي يعد بمثابة سد، وبمجرد ما ينتهي بناء صومعة كدية (تيزينتيست) فستصل برامج التلفزة إليكم، وإبتداء من مارس 1968 ستصبح برامج التلفزة مرئية هنا في أكدير.

ولقد أعطينا أوامرنا لوزير الداخلية المكلف الآن بالسكنى والتعمير لكي يقضي على جميع دور القصدير في هذه الناحية، وستعمل وزارة الداخلية على إنجاز ذلك، بحيث ستصرف على ذلك 3 ملايين من الدراهم، أي 300 مليون فرنك، وسيهيأ البرنامج في أقرب وقت وسيدخل في نطاق مشاريع المدينة.



وعندكم هنا ثلاثة معامل تصدر عنها روائح كريهة في المدينة زيادة على أن وسائل الوادي الحار غير كافية، وفيما يتعلق بالمعامل الثلاثة فإنها ستخرج من المدينة، أما الوادي الحار فسينتهي العمل فيه عام 1968، وسيكلف تقريباً 50- مليون فرنك، الشيء الذي يعد بسيطاً بالنسبة لمختلف المشاريع التي ستنجز في أكدير.

بقيت مسألة المنكوبين، فمنكوبو أكدير يواجهون مشكلتين: المشكل الأول هو أنهم عندما يريدون بيع دورهم لا يمكن لهم ذلك، سواء منهم الملاكون الكبار أو الصغار، والحقيقة أن هذا الأمر يتسبب في بعض الركود في الحركة التجارية للمدينة، ولكن أقول من جهة أخرى: إننا إذا ما أعطينا الاذن بالبيع لأولئك الصغار كي يبيعوا دورهم إما لفرد أو لشركة فإننا نخشى أن يبنوا براريك عندما يبيعون ديارهم ويتسلموا أموالهم، وسيكونون أضروا بذلك حقيقة أكثر مما نفعوا، وهكذا فإننا سنعطي الاذن بالبيع، وسنخرج بذلك نصاً قونونياً، لكن سنضع شروطاً أمام البائع، بحيث سيسأل أين سيذهب؟ وفي أي مكان سيستوطن؟ وهل يتوفر على محل للسكنى؟ وهل له شغل؟ ويتعهد على ألا يبني براكة في مكان آخر، فإذا ما تعهد بهذا كله فسيجاب طلبه، وهذا اطار عام للنص القانوني الذي سيصدر، وذلك حتى لا يتحول الدواء إلى داء.

أما فيما يخص صغار المنكوبين، فمنهم من يتوفر على دور 300 ألف فرنك، وعددهم 912، ومنهم من يتوفر على دور 600.000 فرنك وعددهم 290، ومنهم من يتوفر على دور 900 ألف فرنك ومليون و200 ألف وعددهم 227 والجميع 1409 من السكان، ولقد قررنا أن نعفي كل هؤلاء الناس جميعاً من تسديد سلف الدولة، والقضية ستكلف الدولة 427 مليون، ولكن أعتقد أن ذلك سيكون عملا انسانياً بالنسبة لهؤلاء المنكوبين ولقوتهم، وسيزيد في دخلهم الشيء الذي يدخرونه.

هذه نظرة وجيزة عما ينتظره سكان أكدير منا ومن حكومتنا ومن رجال أعمالنا في المملكة ولا يمكن أن أدخل معكم في التفاصيل، لا لأنني أجهلها، ولكن لأن مذاكرة مثل هذه إذا ما تناولها الانسان من كل جوانبها يمكن أن يكتب ويقول فيها مجلدات، والذي يهمنا من كل هذا هو العمل، فإذا كنا نحن مقتنعين على أن الـذي لم نـقم بـه اليـوم سنتـركه لأبنائنا وسنزيدهم مشاكل على مشاكلهم، وإذا لم نكن مقتنعين على أن البلاد تتزايد كل سنة بـ 450.000 نسمة وإذا لم نكن مقتنعين على أن اليد العاملة لا تشتغل في المغرب كلها لأن هناك شيئاً ما من البطالة، وإذا كنا مقتنعين بأن الدولة يجب عليها أن تعلم وتعالج وتكبر، وإذا كنا مقتنعين مع ذلك كله أن من واجب المجهود الاقتصادي للدولة أن لا يضعف، وإذا كنا مقتنعين أن الدولة مع هذا كله يجب أن لا تتنازل على وسائل سيادتها وعلى رأسها الجيش وقواتها المسلحة بما فيها من معدات ومن أسلحة ومن نفقات، ترون مدى أهمية التكاليف الملقاة على الحكومة وعلينا جميعاً.

هناك بعض الناس يقولون إنه يجب توسيع هذه الناحية وإهمال هذه، ولكن ليس من شأن المغرب ذلك، ويجب على المغرب حتى إذا وسع ناحية ما أن لا ينقص من التلاميذ الذين يدخلون المدرسة، أن لا ينقص في زيادة أسرة المرضى في المستشفيات، أن يخفض من برامج طرقه، أن لا ينقص من برامج تنميته، أن لا ينقص من جميع المرافق الاقتصادية أو الاجتماعية.

فهذا التوازن بين هذا وذاك يهمني شخصياً ويهم جميع المسؤولين سواء كانوا في الحكومة أو خارج الحكومة، فأنتم مسؤولون كذلك، لأن ذلك يكلفنا جهوداً مضنية، إنه يسهل علينا أن نقوم بذلك بسهولة على شرط أن نضحي بحرياتنا، وعلى شرط أن لا نقدم أنفسنا لجهة من الجهات.

إن المغرب رفض أن ينحاز إلى أي جهة من الجهات، والمغرب لا يريد أن يبيع حريته بسدود أو بدبابات



أو بمدافع، فالمغرب يربح من أجل حريته، من أجل حرية تصرفاته، كافح بملكه محمد الخامس رحمه الله كافح بشعبه، كافح بالشباب والكهول والنساء والأطفال.

فيجب عليه اليوم بعدما مضى على استقلاله عشرة أعوام أن لا يضيع هذا الاستقلال ويضيع حرية تصرفاته.

فلهذا إذا ما رأيتم المغرب يخلد إلى الصمت في الوقت الذي يصرخ فيه بعض الناس أو في الوقت الذي يكون فيه بعض الناس (يجذبون) تكون البلاد هنا هادئة، فذلك لأنه ليس لبعض الناس ما يضيعونه، وليس لهم لا أول ولا آخر ويقولون. إذا مت ظمآناً فلا نزل القطر.

(نحن) وإذا ما قلت نحن، فلا أتحدث عن نفسي فقط، نحن المغاربة كلنا لنا أصل وفروع وعندنا امتداد في المستقبل إن شاء الله، فإذا ما (جذب) الناس يجب أن نخلد إلى الهدوء، وإذا ما حمق الناس يجب أن نتعقل، والوقت الذي يصرفه الناس في — الجذيب — والحمق نصرفه نحن في الدرس والتفكير، ونقول من أين نأتي بهذا دون أن نضر هذا؟ ومن أين سنزيد لهذا دون أن نفقر هذا؟.

فتعريف الاشتراكية يمكن أن أقول لكم عنه بأنه لا يوجد قاموس واحد يتفق مع القواميس الأخرى في تعريف الاشتراكية، إن اشتراكية بعض الناس أنهم يفقرون الغني، وأنا اشتراكيتي أنني أغني الفقير.

إن من السهل افقار الغني بالأخص إذا لم يكن لديك أغنياء، ولكن من الصعب أن تغني الفقير، يمكن للمرء في يوم واحد اتخاذ مرسوم تؤخذ بموجبه أموال كثيرة من الأشخاص، بل وفي ساعة، ولكن يلزم سنين وسنين وأعوام وأجيال لكي تغني الفقير، زد على ذلك أن المغرب لا يوجد فيه أغنياء كبار، فثروته كلها في يد الأجانب، وأنتم في سوس تعرفون أن ثلاثة أرباع الأراضي الجيدة وثلاثة أرباع المعامل ليست في ملككم.

فلهذا قررنا من الناحية الفلاحية أن يكون في امكان المغاربة شراء الأراضي التي هي في ملك بعض الأجانب، بل إننا سنفرض على هؤلاء الأجانب أن يبيعوا للمغاربة الأراضي التي يحتكرونها اليوم.

إن اشتراكيتنا ليست بالشعارات ولا بالكلام الفارغ، بل إنها إشتراكية التفكير وإشتراكية إسلامية وإشتراكية (كن في يد أخيك يكن الله بجانبك).

وأملي في جميع المغاربة أن يستقيموا، ويواجهوا مشاكلهم الحقيقية، ويتجنبوا المشاكل الزائفة، وإذا ما ضرب طبل على بعد ألفي كيلومتر فعليهم أن (يجذبوا) على طبل مغربي على الأقل، وينظموا (حضرتهم) ويجذبوا ويجذبوا على نمطهم، أما أن يسيروا حسب التوجيه الوارد من آلاف الكيلومترات فإن ذلك لا يشرفنا ولا يشرف البيئة المغربية ولا الكرامة المغربية، ولكن أنا شخصياً لا أفقد الأمل في أي أحد، وأملي أن يهدي الله سبحانه وتعالى من يشاء من عباده إلى سواء السبيل، ويعيننا جميعاً على مواجهة المشاكل الحقيقية.

وأملي أن يكون اقليم سوس في القريب العاجل إن شاء الله كجميع أقاليم المملكة مثالا للجدية ومثالا للانتاج ومثالا للعمل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بأكدير

السبت 6 جمادى الأولى 1387 — 12 غشت 1967